



الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

الجلسة العامة ٢٣

الجمعة، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد جان بينغ (غابون)

الاعتراف بأنه ما فتئت هناك نكسات في العديد من شؤون
التوتر الإقليمية.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/59/1)

وفي الوقت نفسه، فإن التهديدات الأمنية غير
التقليدية مثل الإرهاب ما زالت تتزايد، وما زالت الأمم
المتحدة تواجه العديد من الصعوبات.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): يود
الوفد الصيني أن يشكر الأمين العام على تقريره عن أعمال
المنظمة، الذي يفصل عمل الأمم المتحدة في مختلف الميادين
خلال العام الماضي، ويحلل التحديات الحالية، ويقدم بعض
التوصيات المستنيرة التي يجدر بجميع البلدان أن تنظر
جدياً فيها.

وتبقى الحالة الأمنية خطيرة في العراق. فما زال
المواطنون الأبرياء يعانون من حالة الاضطرابات القائمة،
وما زال يتعين على عملية السلام وإعادة التعمير بعد انتهاء
الحرب أن تقطع شوطاً طويلاً. وتؤمن الصين بأنه ينبغي
للأمم المتحدة أن تضطلع بدور هام في عملية السلام وأن
تسهل إجراء انتخابات ناجحة في العراق. ونحن نفضل عقد
مؤتمر دولي حسن التوقيت بشأن العراق، ويحدونا الأمل أن
تتمكن جميع الأطراف المعنية، عن طريق ذلك المؤتمر، من
حل خلافاتها وتعزيز تفاهمها المشترك، وأن تشجع، بصورة
مشتركة، إحلال الأمن والاستقرار في العراق.

وأود أن أركز بياني على أربع نقاط بصدد التقرير.

وتبقى آفاق عملية السلام في الشرق الأوسط قائمة.
فقد بدأت القوات الإسرائيلية مؤخراً اتخاذ إجراءات عسكرية

أولاً، في ما يتعلق بمسألة السلام والأمن، فإن الأمم
المتحدة، كما ورد في التقرير، مرت بعام يشكل تحدياً غير
عادي. ولقد اضطلعت الأمم المتحدة بدور هام في تسهيل
التوصل إلى حلول لمشاكل العراق والسودان وأفغانستان
وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار وهاييتي،
ونعرب عن تقديرنا في ذلك الصدد. بيد أنه لا بد من

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

للتلك المشكلة، إلا بتعزيز التعاون الدولي وبالتصدي للأعراض والأسباب الجذرية، وبتفادي الكيل بمكيالين.

ثانياً، بالنسبة إلى مسألة التنمية، فإننا نلاحظ أن أحد المعالم البارزة للمناقشة العامة هذا العام هو أن جميع البلدان تشعر باهتمام أكبر بمسألة التنمية. فلقد طالبت الأغلبية العظمى للبلدان النامية بصوت أكبر في الشؤون الاقتصادية الدولية بغية تحقيق استقلال اقتصادي حقيقي. وتشكل التنمية أساس تقدم الحضارة البشرية. ولا يمكن أن يحقق السلام والاستقرار المستدامين في العالم سوى التنمية العالمية المنسقة والمتوازنة والشاملة. وبدون تحقيق الازدهار والتقدم في البلدان النامية، ستظل المثل العليا لإرساء السلام والاستقرار في العالم مجرد "قصور في الهواء".

وفي الوقت الحاضر، فإننا بحاجة عاجلة إلى عكس الاتجاه نحو استمرار اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب والفقر المتزايد أبداً في بعض البلدان النامية. ويكمن العنصر الأساسي في التكيف مع مقتضيات العولمة الاقتصادية، وزيادة ثقل البلدان النامية في اتخاذ القرار في الشؤون الاقتصادية الدولية، وإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد عادل ومعقول، بغية تمكين العولمة من إفادة العالم بأسره.

ويجب أن ننشئ نظاماً تجارياً متعدد الأطراف وكاملاً ومفتوحاً ومنصفاً، وأن ندفع قدماً بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بشأن مبدأ التفاهم المشترك والميزات المتبادلة. ولا بد أيضاً أن نولي اهتماماً أكبر لتحسين النظام المالي الدولي ولتعزيز نمو الاقتصاد العالمي. وينبغي أن تتحمل البلدان المتقدمة النمو التزاماتها ومسؤولياتها وأن تقدم المزيد من الدعم إلى البلدان النامية في مجالات الأسواق والموارد والتكنولوجيا وتخفيف عبء الديون والشروط التجارية، وينبغي لهذه البلدان أن تقيم شراكة عالمية فعالة مع البلدان النامية. وفي غضون ذلك،

واسع النطاق في قطاع غزة، وازداد الصراع بين فلسطين وإسرائيل. وناشد القوات الإسرائيلية أن تنسحب في أقرب وقت ممكن وندعو كلا الطرفين إلى ممارسة ضبط النفس، واستئناف الحوار في تاريخ مبكر، وتهيئة الظروف للتنفيذ الفعال لخريطة الطريق. كما ينبغي لآلية المجموعة الرباعية أن تعزز بشكل أقوى تلك الجهود.

وخلال المناقشة العامة، أشارت معظم البلدان إلى مسألة دارفور، في السودان. ومثل جميع البلدان الأخرى، فإن الصين تشعر بقلق شديد حيال الحالة الإنسانية والأمنية في دارفور. ونؤيد الدور الرائد الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي في ذلك السياق، ونرحب بالجهود التي بذلتها الحكومة السودانية حتى الآن، ونأمل أن تستمر الحكومة في بذل جهود أكبر وإحراز تقدم جوهري في المجالات الأساسية.

إن أسباب مشكلة دارفور معقدة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يسهل التوصل إلى تسوية بالوسائل البناءة، لأن الجزاءات لن تؤدي سوى إلى المزيد من تعقيد المسألة. وخلال العام الماضي، كانت هناك زيادة ملحوظة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولا يمكن للقوات والموارد المتاحة أن تفي بالاحتياجات في ذلك المجال. ويناشد الأمين العام جميع الدول - وخاصة البلدان المتقدمة النمو - أن تقدم دعماً سياسياً أكبر، فضلاً عن تقديم قوات وموارد، إلى الأمم المتحدة. ونأمل أن تتخذ البلدان المتقدمة النمو إجراءات عملية على نحو عاجل استجابة لمناشدة الأمين العام.

وفي العام الماضي، وقعت هجمات إرهابية متعاقبة في مدريد واسطنبول وجاكرتا وموسكو وبيسلان. وهذا يظهر أن الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل يظلان تحديين حقيقيين وخطيرين يواجهاننا. ولا يمكن إيجاد حل

وزيادة تمثيل البلدان النامية على سبيل الأولوية. ونؤيد عمل الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، ونتطلع إلى أن نرى في تقرير الفريق أفكارا جديدة ونوايا جديدة وتوصيات جديدة بشأن إصلاح الأمم المتحدة.

رابعاً، في ما يتعلق بموضوع سيادة القانون في العلاقات الدولية، فقد شدد الأمين العام على أهمية سيادة القانون وفصل بشكل إضافي هذه المسألة في بيانه إلى الجمعية العامة. ونؤيد رأي الأمين العام، ونؤمن بأن المهم على نحو أساسي هو أن يتم التمسك بسيادة القانون في العلاقات الدولية. وسواء كان لصون السلام والأمن الدوليين أو لتعزيز التنمية وحماية حقوق الإنسان، فإن الأمر ضروري دائماً هو التمسك بسيادة القانون واحترامها، وخاصة التقيد بميثاق الأمم المتحدة - وهو نوع من الدستور للعلاقات الدولية.

وبين الأمين العام عنان أن البلدان التي تدعي سيادة القانون في بلدانها يجب أيضاً أن تحترم سيادة القانون في العلاقات الدولية. وينبغي أن يوضع هذا نصب أعين الجميع. إن تطبيق أحكام القانون الدولي بشكل فعال ولمصلحة طرف من الأطراف بصورة انتقائية، بينما يتم تجاهل الأحكام الأخرى الأقل مؤاتاة، لا يسهم في تعزيز وتحقيق سيادة القانون والعدالة في السياق الدولي. ونأمل أننا، مع الجهود المشتركة للأمين العام وكل الأطراف، سنحقق فعلاً سيادة القانون والديمقراطية في العلاقات الدولية.

السيد مونغار - موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): يشعر وفدي بالاعتزاز والسرور لرؤيتكم، سيدي، ترأسون أعمال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة بهذه الكفاءة المتميزة. كما يود وفدي القول إنه ممتن للأمين العام على النوعية العالية والبلاغة اللتين يتصف بهما التقرير الذي أتيح للدول عن أعمال المنظمة. وستنطرق هنا إلى مسألتَي السلام والأمن.

ينبغي تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب. وينبغي أن تشارك البلدان النامية في الجهود الرامية إلى التحسن الذاتي، والمشاركة الواسعة في الشؤون الدولية، والتغيير التدريجي لموقعها المتضرر في عملية العولمة الاقتصادية.

وسيركز مؤتمر قمة الأمم المتحدة في العام المقبل على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ونأمل أن يجسد المؤتمر توافق آرائنا، وأن يجعل المجتمع الدولي يولي انتباهاً أكبر لمسألة التنمية، وأن يزيد المدخلات في ميدان التنمية، وأن يوفر طاقة جديدة في المسعى المستمر إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ثالثاً، بالنسبة إلى موضوع تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة، فإننا نلاحظ بالفعل وجود توافق واسع في الآراء على تعزيز النهج المتعدد الأطراف وعلى دور الأمم المتحدة. وكما بين الأمين العام في الجلسة الثالثة، "فلنتخلى عن أي تصور بأنه سيكون بإمكاننا، لو تقاعسنا عن الاستفادة منها على النحو السليم، العثور على أي آلية أخرى أكثر فعالية". وتتفق الصين تماماً مع هذا الاستنتاج. ويظهر تطور الحالة الدولية خلال العام الماضي مرة أخرى أن التصدي لمختلف التهديدات الأمنية التي تواجه البشرية وتحقيق التنمية المشتركة أمر مستحيل بدون تعددية الأطراف والآليات المتعددة الأطراف التي تتمحور حول الأمم المتحدة.

وتؤيد الصين الأمم المتحدة في مسعاها إلى مواكبة العصر وإجراء الإصلاحات اللازمة والمعقولة. وينبغي أن يكون هدف الإصلاح تعزيز الدور الرائد للأمم المتحدة في الشؤون الدولية، والنهوض بفعالية المنظمة، وتعزيز قدراتها على التصدي لمختلف التهديدات والتحديات، وجعل الصوت المشترك مسموعاً وتلبية احتياجات البلدان النامية على نحو أفضل. ونحن نؤيد توسيع مجلس الأمن كما يلزم

وبناء على ذلك، لا بد أن تستمر المشاورات بشأن إبرام صك ملزم قانونا يتعلق بتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ووضع العلامات عليها، لأن الإرهاب والصراع المسلح يؤججهما، للأسف، التراكم المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمفضي إلى زعزعة الاستقرار.

علاوة على ذلك، نؤيد تعليقات الأمين العام عن الزيادة الأخيرة في عمليات حفظ السلام. والواقع، أن الطلب قد ازداد على الأمم المتحدة خاصة في الأعوام الأخيرة بسبب بروز صراعات مسلحة جديدة. وقدرات الأمم المتحدة في مجال صون السلام تحتاز اختبارا صعبا - بالرغم من إحراز تحسن ملحوظ - بسبب الزيادة غير المسبوقة في الطلب.

وبالتالي، فإن هناك حاجة إلى زيادة الموارد المخصصة لحفظ السلام بشكل كبير، حتى تتمكن الأمم المتحدة من الاستجابة بكفاءة للعديد من الطلبات المقدمة إليها. وبغية زيادة تشجيع الدول على توفير القوات، فإننا نعتقد أنه ينبغي توطيد أمن وسلامة موظفي حفظ السلام، وأنه ينبغي تعزيز الاتصالات مع البلدان المساهمة بقوات. وستستمر غابون، من جانبها، في المشاركة في عمليات حفظ السلام، جنبا إلى جنب مع الدول الأعضاء الأخرى.

ويذكر الأمين العام أيضا في تقريره، الإسهامات التي تقدمها المنظمات الإنمائية في التصدي للأسباب الجذرية للصراع. وبينما نشعر بالامتنان لتلك المنظمات، فإننا نناشدها أن تعزز تدخلها، الذي يشكل جزءا من منع الصراعات ومن النهج المتكامل حيال تسويتها.

ونشير إلى أن الأمين العام لاحظ بالفعل في تقريره عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871)، أنه ما لم يتم القضاء على الأسباب، لا يمكننا أن ننهي الصراعات حقا. ومن بين تلك

إن الأمين العام يكرس الجزء الأول من تقريره للمسائل المتصلة بالسلام والأمن وهو، بذلك، يمنحنا فرصة لكي نشير إلى مدى ضخامة التحديات، ليس لأمننا في حد ذاته فحسب، بل أيضا لتنمية شعوبنا ولرفاهها. وتمثل الآن عمليات القتل الجماعي التي ارتكبتها الجماعات الإرهابية تهديدا خطيرا لسلامنا وأمننا الجماعيين. وفي السابق، كانت للأعمال الإرهابية أهدافها، ولكنها الآن لا تدخر أحدا. ويقتل الإرهابيون بشكل عشوائي. فهم يقتلون الأطفال الأبرياء والأفراد العسكريين دون تمييز. وتشديد حملتنا لمكافحة تلك الآفة من خلال التعاون وتنفيذ الأحكام بشأن قمع الأعمال الإرهابية أمر هام، وذلك على أقل تقدير.

إننا بحاجة إلى أن نواصل بثبات عملية نزع السلاح العام والكامل بإنهاء انتشار أسلحة الدمار الشامل. وهذا، في جملة أمور، يعني نبذ إنتاج المواد الانشطارية وإحكام الضوابط على إنتاج وتجارة واستخدام المواد التي يمكن استعمالها لأغراض صنع أسلحة الدمار الشامل - سواء كانت مواد نووية أو بكتريولوجية أو كيميائية. ومن شأن ذلك أن يخفض خطر وقوع تلك الأنواع من الأسلحة والمنتجات في أيدي المنظمات الإجرامية والإرهابية.

ويشكل استئناف المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح من خلال الآليات المناسبة أمرا جوهريا إذا أردنا أن نقضي على أسلحة الدمار الشامل وأن نخلص العالم من شبح الحرب النووية. ولا بد أن يستمر تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه بجميع جوانبه، الذي اعتمد في تموز/يوليه ٢٠٠١، على كلا الصعيدين الوطني والدولي. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في هذا المجال بالدعوة إلى الوقف الاختياري لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبعقدها الاجتماعات المتوخاة في برنامج العمل.

السيد هاكيت (بربادوس) (تكلم بالانكليزية): نظرا لأن هذه هي المناسبة الأولى التي أتكلم فيها في مناقشة هذا البند، أسمحوا لي أن أشرك الذين تكلموا من قبلي في الإعراب عن التهنية لكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة؛ ونتعهد بتعاوننا الكامل معكم.

واسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تقدير وفد بربادوس للأمين العام على مساعيهِ الدؤوبة في قيادة أعمال المنظمة خلال ما سماه العام الذي يشكل تحديا غير عادي. كما أود أن أشكره على تقريره الشامل جدا عن أعمال المنظمة خلال العام الماضي (A/59/1). فالتقرير يبرز بعض المسائل والتحديات الرئيسية التي تعين على المنظمة أن تواجهها خلال تلك الفترة. وترحب بربادوس بالتقرير وتود أن تدلي ببعض التعليقات على بعض المسائل المنتقاة.

خلال العام الماضي، تعين على المنظمة أن تتصدى لعدد من الأزمات السياسية والإنسانية والاقتصادية المختلفة في جميع أرجاء الكوكب. بيد أن المنظمة لا تملك القدرات الشاملة لتمكينها من التصدي بشكل فعال لجميع تلك التحديات.

ولذلك السبب، يؤمن وفد بربادوس بأن هناك حاجة إلى إيجاد عملية مستمرة لاستعراض المنظمة وإصلاحها ولتجديدها. وفي ذلك الصدد، فإننا ننتظر بشغف تقرير الأمين العام عن عمل فريقه الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. كما أننا نرحب باتخاذ القرار ٣١٦/٥٨، بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، ونعتزم أن نعمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء في المنظمة لضمان التنفيذ الصادق لجميع عناصر القرار. بيد أن عملنا بشأن التنشيط ليس مكتملا. فنحن بحاجة إلى أن نواصل رصد تنفيذ القرار بهدف تحديد المزيد من التحسينات في أساليب عمل الجمعية.

الأسباب نود أن نشدد على الفقر، الذي يضعف ويهدد النظام والاستقرار الوطني وأمن المؤسسات الديمقراطية، وبذلك يجعل البلدان معرضة لخطر الصراع المسلح. وبالتالي، لا بد أن تكون الأمم المتحدة ابتكارية حينما تقوم بمحشد الدعم الدولي لتنمية الدول الأعضاء، وخاصة البلدان النامية.

وبالنسبة إلى أفريقيا على نحو خاص، نعتزف بأهمية الإصلاحات التي اضطلع بها الأفارقة أنفسهم لتحسين الحكم وإرساء الديمقراطية وتحقيق الاستقرار ومكافحة الفقر والمرض ووضع الأساس للتكامل الإقليمي الحقيقي، كما أظهر ذلك إنشاء الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وينبغي الوفاء بالالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي، بما في ذلك مجموعة الدول الثماني، لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بغية تفادي تكرار تجربة برنامج الأمم المتحدة للعمل من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا في التسعينات.

وفي ما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، يرحب وفدي بالنتائج التي أحرزت بالفعل في مجال تنشيط أعمال الجمعية العامة. ولكن يجب أن نعزز الدور المحوري للجمعية العامة، التي هي أكثر جهاز رئيسي تمثيلي للأمم المتحدة.

ولئن كنا نسلم بالتقدم الكبير الذي أحرز في تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، فإننا بحاجة أيضا إلى مواصلة مناقشاتنا بشأن توسيع المجلس في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة على حد سواء، بغية جعله أكثر تمثيلا وأكثر ديمقراطية بكثير. ورؤساء الوفود الذين تكلموا من على هذه المنصة خلال المناقشة العامة دافعوا عن إجراء تجديد لتلك الهيئة، المسؤولة عن صون السلام والأمن الدوليين.

وفي الختام، نود أن نؤكد على الحاجة إلى ضمان المتابعة السليمة لجميع مناقشاتنا في الأمم المتحدة وإنهاء مجرد الكلام، وأن نعمل حقا بمقتضى نتائج مناقشاتنا.

الأهداف كما ينص عليها إعلان الألفية. وتعزز بربادوس أن تشارك بنشاط في عملية الاستعراض.

وتعتبر بربادوس عمل المنظمة في مجال التنمية المستدامة أمراً هاماً على نحو خاص. ونقدر التقدم الذي يجري إحرازه نحو تحقيق الأهداف في المجالات المواضيعية للمياه والتصحيح والمستوطنات البشرية ونرحب به، وهي مجالات كانت موضع تركيز للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في دورتها التي عقدت في وقت سابق من هذا العام.

بيد أننا نرى أن مسائل تغير المناخ، وإدارة الكوارث والتأهب لها والضعف في مواجهتها بحاجة إلى أن تحظى بأولوية أعلى في جدول أعمال عمل اللجنة. ولقد شهدت بربادوس ومعظم البلدان الجزرية الأخرى في منطقة البحر الكاريبي هذا العام زيادة في تواتر الأعاصير وشدها، مما ألحق دماراً كبيراً وخرب بعض اقتصاداتنا. ونتطلع إلى دعم المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، في تحديد السبل والوسائل لتخفيف آثار هذه الحالات الجوية التي لديها إمكانية التسبب بالكوارث، وهي حالات يبدو أن الدليل العلمي يشير إلى أنها متصلة بالاحترار العالمي.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشيد بالأمين العام على مساعيه لتحسين إدارته وتديره الشاملين للمنظمة. ولقد لاحظنا مع شعور بالارتياح المبادرات التي يجري اتخاذها لتعزيز مقدرة المنظمة على التصدي العاجل والفعال للأزمات وللنهوض بالأمن، في المقر والمكاتب الميدانية على حد سواء، في ضوء التهديدات الأمنية المتزايدة. كما أن إطلاق المرفق المشترك في وقت سابق من هذا العام لتسجيل الموردين وقاعدة البيانات التي تستخدم الإنترنت لأغراض المشتريات أمر جدير بالثناء على وجه الخصوص، وتطلع بربادوس إلى أن تحيط علماً العام المقبل بنجاح تلك المبادرة بعينها.

ويشكل إصلاح مجلس الأمن مجالاً آخر تؤمن بربادوس بأنه بحاجة إلى إيلاء المزيد من التركيز. وكما قالت وزيرة خارجية بربادوس في بيانها في المناقشة العامة (انظر A/59/PV.12)، لا بد من جعل المجلس أكثر تمثيلاً لعضوية الأمم المتحدة اليوم، فضلاً عن جعله أكثر شفافية في أساليب عمله وأكثر ديمقراطية في اتخاذه للقرار.

ونؤمن بأن الزيادة الكبيرة في الطلب على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام خلال العام الماضي تبرز الثقة المتجددة بالأمم المتحدة وتؤكد الدور الذي ينبغي أن تضطلع به الأمم المتحدة في صون السلام والأمن. وفي ذلك الصدد، فإن بربادوس ترحب بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وتأمل أن تتلقى البعثة ما يلزم من موارد ودعم لتمكينها من أداء المهمة بشكل فعال.

وتشارك بربادوس الوفود التي تؤمن بأن الأمم المتحدة توفر الإطار الأفضل للتعاون الدولي. ونبقى على التزام كامل بإيلاء تركيز متجدد لتعددية الأطراف بوصفها الوسيلة الرئيسية للمجتمع الدولي لكي يتخذ إجراءات للتصدي للمشاكل العالمية العديدة والمختلفة.

وتسلم بربادوس بأن الإرهاب الدولي يمثل تهديداً كبيراً للسلام والأمن العالميين. بيد أننا نتشاطر تقييم الأمين العام الوارد في تقريره بأن أكثر التهديدات العاجلة، بالنسبة إلى غالبية شعوب العالم، هي الفقر، والجوع، ومياه الشرب غير الصحية، والتدهور البيئي، والأمراض الوبائية أو المعدية.

ونظراً للصلات بين تلك المجالات والأهداف الإنمائية للألفية، فإن بربادوس تؤمن بأنه لا بد من بذل جهود أكبر على كلا الصعيدين الوطني والدولي بغية الاضطلاع بأنشطة من شأنها أن تسهل تحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. ونتطلع إلى الجلسة الرفيعة المستوى المقرر عقدها العام المقبل، وهي الجلسة التي ستستعرض التقدم المحرز في تحقيق تلك

لم ترسم إلا لتعزيز تقدم الشعوب وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

ونؤمن بأن التحالف المخلص بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، فضلا عن الاحترام غير المشروط للالتزامات التي قطعت في إطار توافق آراء مونتيري، سيسهم بشكل فعال في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ونتفق مع الأمين العام على أنه

”أكدت الأحداث التي وقعت خلال العام الماضي على التهديد المتواصل الذي يشكله الإرهاب بالنسبة للسلام والأمن الدوليين، وعلى الحاجة إلى إقامة تعاون دولي يركز على أساس واسع النطاق من أجل مكافحته“ (A/59/1، الفقرة ٧٥)

ولذلك السبب لا يسعنا إلا أن نؤكد من جديد على التزامنا ومسؤوليتنا بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة حيال أن نعيد إلى المجتمع الدولي الأمن والحماية اللازمين له.

ومنظمنا بحاجة إلى الدعم الثابت من الدول الأعضاء فيها وإلى التعاون الدولي، لأنه لا يمكن لأحد أن يقول إننا بمعزل عن هجمات الإرهاب الدولي، كما أظهرت الحقائق ذلك. ولكن مكافحة الإرهاب يجب أن تمضي قدما بالترافق مع مبدأ ضمان واحترام الحرية الفردية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وهي مبادئ غير معروفة للجماعات الإرهابية ومرفوضة منها. ونبقى مخلصين لتلك المبادئ، التي ستساعدنا على دحر الإرهاب الدولي.

وتود جمهورية بربادوس أن تؤكد من جديد للجمعية العامة على دعمها الكامل لها وتعاونها معها، حتى تتمكن المنظمة من الاضطلاع بدورها الرئيسي في مكافحة الإرهاب.

كما أننا نشعر بالتشجيع حيال الملاحظة التي وردت في تقرير الأمين العام بأن نسبة مئوية كبيرة من الإصلاحات التي اقترحت في مجموعة إصلاحات عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ قد نفذت. ونعتبر ذلك مؤشرا إلى أن المنظمة تعيد تشكيل قدراتها للتصدي للتحديات العالمية المقبلة.

السيد لويزاغا (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): إذ أبدأ الإدلاء ببياني، أود، سيدي، أن أعرب عن مدى سرور وفدي لرؤيتكم ترأسون مداولات جمعيتنا. وأن مزاياكم الشخصية والمهنية تكفل نجاح الدورة التاسعة والخمسين، وستمتعون بالدعم الثابت لوفد باراغواي.

وأود كذلك أن أشكر الأمين العام على تقريره المفصل عن أعمال المنظمة (A/59/1). وأوافق تماما على أن هذا العام هو عام يشكل تحديا كبيرا للأمم المتحدة. فالصراعات في مختلف أجزاء العالم، والطلب المتزايد على عمليات حفظ السلام ومكافحة الإرهاب الدولي، وخطر استخدام أسلحة الدمار الشامل، أمور ما فتئت تشكل المحور الرئيسي لاهتمام المنظمة، مسترعية الانتباه بعيدا عن أكثر التحديات العاجلة لأغلبية سكان العالم، مثل الفقر والجوع والتعليم وتدهور البيئة والأمراض الوبائية أو المعدية. وتستدعي تلك الاحتياجات استجابة عاجلة للمطالب المشروعة لشعوبنا بغية تحقيق مستوى من المعيشة ملائم للكرامة البشرية.

وكما ذكر في تقرير الأمين العام، فإن التقدم المحرز في الامتثال للأهداف المنصوص عليها في إعلان الألفية أسفر عن نتائج إيجابية، ولكن النتائج الشاملة مختلطة. وباراغواي على ثقة بأننا، عن طريق التضامن لتحقيق أهداف الألفية، سنسهم أيضا في تقليل أسباب العنف ومنع إساءة استعمالها من الشريرين الذين يسعون إلى استغلالها بوصفها أداة سياسية لتشويه الوسائل المتحضرة لتحقيق الأهداف التي

غير الساحلية، فضلاً عن الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولأول مرة في تاريخ المنظمة، تحظى الدول غير الساحلية الآن ببرنامج عمل، اعتمد في آب/أغسطس ٢٠٠٣، في المآتاء، بكازاخستان. وأيدت الجمعية العامة لاحقاً ذلك البرنامج بغية توفير استجابة عادلة لاحتياجاتنا الخاصة.

وباراغواي بوصفها منسقا لمجموعة البلدان غير الساحلية النامية في جنيف التي يبلغ عدد أعضائها ٣١، ستستمر في الدعوة إلى معاملة خاصة وتفضيلية في منتدى منظمة التجارة العالمية وغيره من المنتديات، بغية ضمان أن تحصل منتجات تلك البلدان على إمكانية الوصول إلى الأسواق. ونثق بأننا سنحظى بتأييد الدول الأعضاء، في ذلك الصدد.

وفي توافق آراء ساوبولو، الذي تم التوصل إليه في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الذي عقد في البرازيل في حزيران/يونيه من العام الماضي، اتفقت الدول الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على تنشيط جهود المنظمة الساعية، ضمن أمور أخرى، إلى تكريس اهتمام خاص بالاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية النامية، بهدف تعويضها بطريقة ما عن حالات الحرمان التي تواجهها فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى الأسواق. وتبلغ الضرائب الإضافية التي يجب أن ندفعها على كلا صادراتنا ووارداتنا نسبة ١٤,١ في المائة من دخل صادراتنا، مقارنة بنسبة ٨,٦ في المائة من دخل صادرات البلدان النامية و ٤ في المائة من دخل صادرات البلدان المتقدمة النمو. ويسفر ذلك، بالإضافة إلى حالات التأخير المفرطة على معابر الحدود في بلدان المرور العابر، عن تأثير سلبي شديد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلداننا.

ونحن على ثقة بأننا سنتلقى الدعم اللازم من الهيئات الإنمائية والمالية الدولية ومن البلدان المانحة بغية حشد الموارد

وتشكل سياسة حقوق الإنسان أحد المرتكزات الأساسية للسياسة الخارجية لحكومتنا الوطنية. وباراغواي، بوصفها عضواً في لجنة حقوق الإنسان، ما زالت ملتزمة بتعزيز وتشجيع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وللحريات الأساسية في جميع أرجاء العالم، وستواصل القيام بعملها بذهنية مستقلة وفي سياق احترام القواعد والمبادئ ذات الصلة. وبالمثل، فإننا نؤكد من جديد على دعمنا الكامل لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

وخلال الفترة المشمولة بتقرير الأمين العام، كان هناك طلب متزايد على أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي شكلت تحدياً للمنظمة لكي تستجيب بالقدرات والكفاءة اللازمة للاضطلاع ببعثات السلام هذه. ومنذ الربع الأول لعام ٢٠٠١، تدأب باراغواي على المشاركة في مختلف بعثات حفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن، وستواصل القيام بذلك في إطار قدراتها.

وباراغواي تؤيد بشدة عملية تعزيز الأمم المتحدة. ونؤمن بأنه ينبغي أن تواصل تلك العملية التركيز على تنشيط الجمعية العامة وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإصلاح مجلس الأمن وأساليب عمله. ومنظمتنا التي تشكل أداة للمجتمع الدولي يجب أن تتطور وأن تتكيف مع حقائق القرن الجديد. فالأمم المتحدة تخدم كل شعوبنا؛ وليس على شعوبنا أن تخدم الأمم المتحدة.

ويجب أن تكفل تلك العملية المشاركة الكاملة للدول الأعضاء في ظل ظروف متساوية، وبأكثر طريقة شفافة وديمقراطية ممكنة، كما هو منصوص عليه في الميثاق. وسيضمن ذلك أن المصالح الجماعية ستتغلب على المصالح الفردية.

ونشعر بالتشجيع وبالامتنان حيال إشارة الأمين العام في تقريره إلى الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً وللبلدان

بحفظ السلام وصون السلام والأمن الدوليين حالما ينتهي الاحتلال، ونعرب عن تعاوننا مع هذا الدور.

وتؤمن فنزويلا بالأأم المتحدة بوصفها المنظمة الديمقراطية المحورية في مجتمع دولي مكرس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولتعددية الأطراف. وهي تشكل الحرك والمنهاج على حد سواء لإنشاء عالم متعدد الأقطاب ومتكافل وسلمي. وفي ذلك السياق، فإن محور التركيز الرئيسي لجهودنا هو تعزيز التعاون الدولي، خاصة من أجل توطيد التعاون بين الجنوب والجنوب، بغرض تحقيق الهدف الأساسي لمكافحة الفقر والاستبعاد، اللذين يشكلان عقبتين أمام ممارسة شعوبنا لتقرير المصير، وبمثالين تهديدات خطيرة للاستقرار الديمقراطي للدول.

وبالرغم من أننا نقدر حقيقة أن هناك نتائج إيجابية أحرزت في الماضي قدما نحو تحقيق أهداف مؤتمر قمة الألفية، لكننا نلاحظ أن التقدم كان متفاوتا. وتدرك فنزويلا أنه لا يمكن تحقيق الأهداف إلا من خلال اتباع سياسات اقتصادية واجتماعية محددة وإنشاء حكومات حكيمة منسجمة مع رغبات شعوبها، وأيضا من خلال الحشد الواسع للموارد من أجل التنمية، والتنسيق المتزايد بين البلدان النامية، والجهود المشتركة بين البلدان النامية والبلدان الأكثر تقدما، التي تتحمل معظم المسؤولية عن تهية عالم يحظى فيه التقدم الاجتماعي والاقتصادي للشعوب بالأولوية. وتنفيذ التدابير الرامية إلى القضاء على الفقر ورفع الظلم القديم يشكل الشرط لإنشاء نظام عالمي جديد يكون إنسانيا وعادلا.

وقد بذلت فنزويلا جهودا كبيرة لمكافحة الفقر بالرغم من الأعمال غير الوطنية والتخريبية التي وقعت عام ٢٠٠٢ في بلدي بغية مهاجمة استقراره الديمقراطي وتنميته المؤسسية.

الإضافية اللازمة والشروط التفضيلية الابتكارية التي ستمكن من إنجاز بناء البنية التحتية اللازمة لكفالة إقامة شبكات محلية ووصلات مع بلدان المرور العابر على طول الطريق المؤدي إلى الموانئ البحرية.

إن الأحداث في الشرق الأوسط، وخاصة الحالة بين إسرائيل وفلسطين، لم تتغير بأي حال من شأنه أن يعطي سببا واحدا للإيمان بأن هناك نهاية قريبة المنال لدوام العنف، مع خسائرها المتزايدة في الأرواح بين كلا الشعبين. وبالتالي، فإننا نناشد الطرفين المعنيين أن يعودا إلى طاولة المفاوضات في أقرب وقت ممكن، بهدف استئناف المفاوضات طبقا لخريطة الطريق وتنفيذ التزاماتهما. وتقدم باراغواي دعمها الكامل لأي جهود تبذلها المجموعة الرباعية.

وفي الختام، أود القول إن باراغواي ما فتئت تتابع - باهتمام وقلق - الأحداث التي وقعت مؤخرا في جميع أرجاء العالم، وهي الأحداث التي أعاققت إعادة إرساء الاستقرار الدولي وصونه. ولن نتردد في تصميمنا على تكريس جميع جهودنا ومواردنا للبحث عن تحقيق المصالحة والتسوية السلمية للتراعات من خلال الحوار والتفاهم المتبادل، وفي سياق قواعد القانون الدولي وسيادة القانون الدولي.

السيد توررو خيمينيس (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية):

يود وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية أن يشكر الأمين العام كوفي عنان على عرض تقريره عن أعمال المنظمة (A/59/1). ويشكل التقرير وثيقة هامة ومفيدة، وسأشير إلى بعض مضامينه الآن.

وأود مرة أخرى أن أؤكد من جديد على دعم بلدنا لعمل وجهود الأمم المتحدة وتعاونها معها خلال الأوقات الصعبة التي أسفر عنها غزو العراق، الذي سبب عواقب مدمرة للشعب العراقي الباسل. كما ندعم الدور الذي سيتعين على المنظمة أن تضطلع به في العراق في ما يتعلق

خلال إنشاء الوزارة الجديدة للاقتصاد العام - وهي خدمة عامة جديدة لضمان تطوير البلاد الشامل والذاتي وبالتالي لتحريرنا من النظام الليبرالي الجديد الذي قيدنا حتى ماض قريب.

باختصار، فإن الحكمة وراء كل تلك البرامج هي تخفيض مستوى الفقر وعواقبه الخطيرة وتوفير حياة كريمة لأبناء الشعب الفنزويلي وللأجيال المقبلة بضمان - وأنا أشدد على ذلك - إشراكهم الحقيقي في تحول بلادنا الاقتصادي والاجتماعي. هكذا تسير بلادنا بخطوات قوية وواثقة على الطريق نحو إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال التضحية بحقوق الإنسان في إطار مكافحة الإرهاب الدولي. إن مثل هذه التضحية ستكون حمقاء ومتناقضة وجريمة في حد ذاتها. فلو قامت الحكومات بتوفير الغذاء الأساسي، والإسكان، والاحتياجات الصحية والتعليمية لشعوبها، لأمكننا أن نبني بسلام عالماً خالياً من الإرهاب. والجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب بإرهاب أكبر وبعنف وقمع هي جهود عقيمة. فالحل لمشكلة الإرهاب يبدأ وينتهي باحترام الواحد للآخر وكذلك احترام حقوقه الأساسية.

وفي الختام، نعتقد أن تلك الأمور هامة وتتطلب اهتمامنا السريع إذا كان لنا أن نبني العالم الذي نهدف إليه - عالم عادل ومنصف وفيه مكان للجميع.

السيد غاليغوس شيريويغا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام على تقريره المتعلق بأعمال المنظمة، والذي أتاح لنا تقدير الإنجازات المهمة والقيود والصعوبات المتأصلة في التصدي للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي.

لقد أشار الأمين العام إلى أن هذه السنة كانت صعبة للغاية بالنسبة للأمم المتحدة. إن وفدي يشاطر الأمين العام

ولاحظ تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ارتفاع مرتبة فنزويلا في مؤشر التنمية البشرية. ولقد ارتفع متوسط العمر المتوقع من ٧٢,٩ عام في سنة ٢٠٠٠ إلى ٧٣,٥ عام في سنة ٢٠٠١. كما ارتفع معدل الحضور في المدارس الابتدائية من ٦٥ في المائة عام ١٩٩٩ إلى ٦٨ في المائة عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠١.

تلك الأرقام المشجعة هي نتيجة الزيادة الكبيرة في ميزانية الدولة للرعاية الصحية، والتعليم، وتطبيق السياسات العامة التي توفر الخدمات الأساسية للذين هم في أمس الحاجة إليها، حتى في بيوتهم، من أجل التغلب على تأثير النكسات الاقتصادية التي عانت منها بلادنا خلال العقدين الماضيين.

نحن في فنزويلا، كما أشار رئيسنا، نعتقد أنه من أجل تخفيض مستوى الفقر، يجب أن تمنح السلطة للشعب. لذلك، نحن نمنح السلطة للشعب. إننا نقوم بتنفيذ برامج قوية ذات أثر اجتماعي كبير. وتتضمن برامجنا التعليمية بعثة روبنسن الأولى والثانية لمحو الأمية؛ وبرنامج خوسيه فيلكس ريفاس الذي يستهدف محو أمية البالغين الذي استثنوا من نظام التعليم الرسمي؛ وبعثة انطونيو خوسيه دي سوكر التي تفسح المجال أمام أولئك الذين استثنوا من النظام الجامعي للدخول في نظام التعليم العالي.

كذلك قمنا بتنفيذ برامج صحية مثل خطة باريو ادنترو التي تضمن الحصول على الرعاية الصحية للسكان الذين يعانون من الفقر والأمراض الناجمة عن الإهمال؛ وبعثة غواكيبيرو ومهمتها إدماج الشعوب الأصلية في المجتمع والاعتراف بحقوقها الدستورية؛ وبعثة ميركال التي تضمن للشعب الحصول على الاحتياجات اليومية بأسعار مقبولة ثابتة؛ وبعثة فلان كراس ومهمتها تغيير نموذج الأمة الاجتماعي والاقتصادي الذي قمنا بتوسيعه وتعزيزه من

جنودا يستخدمون الأسلحة للقتل قبل ذهابهم إلى المدرسة هو مثال على تلك المأساة. وعندما تصبح النساء، وهن حجر الأساس في المجتمعات، أهدافا عسكرية، يمثل ذلك محاولة لتدمير المجتمع. إن آمال الآلاف والملايين معلقة على القرارات التي تتخذ في قاعاتنا وغرفنا الأمر الذي يفرض علينا أن ندرك مسؤولياتنا الأخلاقية والمعنوية.

لقد انتشرت الصراعات وأصبحت الحروب الداخلية ظاهرة جديدة في عصرنا. والمجال الجديد للأمم المتحدة يتمثل في حل تلك الصراعات وإعادة البناء بعد انتهائها. إن إكوادور، وقد أدركت الطبيعة العالمية للمشكلة، التزمت بتقديم دعمها لقضية السلام وقررت أن تساهم بفعالية في عمليات قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وستدعم الحكومة الوطنية جهود المجتمع الدولي لحماية حقوق الإنسان للمدنيين المشردين، والنساء والأطفال العزل، والمسنين، والمعاقين. إننا نرسل الفرق للمساعدة على إعادة بناء الهياكل الأساسية في هايتي، كما نتضامن ونتعاطف مع ذلك البلد.

ويجب أن يستعيد مؤتمر نزع السلاح دوره في التفاوض من أجل تحديد الأسلحة وإبرام اتفاقات نزع السلاح، مشددا على إزالة أسلحة الدمار الشامل التي تواصل تهديد البشرية جمعاء. ولقد أعرب الأمين العام في تقريره عن قلقه حيال التقدم البطيء في عملية نزع السلاح، وانتهاك اتفاقات عدم الانتشار، والأدلة على وجود شبكات سرية، والتهديد باستعمال أسلحة الدمار الشامل في النشاطات الإرهابية.

وتولي إكوادور أهمية كبيرة لمساعي المنظمة لمنع ومكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع مظاهره والقضاء عليه، وأيضا لجهودها للقضاء على الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

قلقه ويكرر التأكيد على أنه يجب على أعضاء الأمم المتحدة أن يتحملوا مسؤولياتهم الجماعية لضمان أن تعمل الآلية المتعددة الأطراف المبنية على احترام القانون الدولي وليس على سيطرة القوة، بشكل دقيق. إن النظام الجماعي الذي أنشأناه تأسس على الاقتناع بأن احترام القانون الدولي والقضاء على استعمال القوة أو التهديد باستعمالها أمران أساسيان لضمان تعايش شعوب مجتمعتنا الدولي. ونظرا للاختلاف والتنوع فيما بيننا، فإنه من الأفضل استعمال الحوار بدلا من اللجوء إلى القوة.

وفي ما نقتررب من الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة، يجب أن نراجع التاريخ ونقوم بتحليل الثغرات حيث فشلت المنظمة الأمر الذي عرض وجود تعددية الأطراف نفسه للخطر. لقد أصبحت الأمم المتحدة وسيطا لتحقيق السلم والأمن، وضامنا لحقوق الإنسان وكرامته، وداعما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وساحة للتعبير عن الرؤى المستقبلية في إطار الاحترام المتبادل، والأمل في رخاء شعوبنا وفي مستقبل أفضل لها. إن الوسائل المتوفرة لنا حاليا ليست إطلاقا بمستوى حجم المهمة وتعقيدها.

وتنظر إكوادور بقلق إلى انتشار الصراعات في جميع أركان العالم الأمر الذي يؤثر على حياة ملايين البشر. تلك الصراعات أصبحت كوارث إنسانية لها أثر خاص على معظم أشد قطاعات المجتمع ضعفا وهي: الأطفال، والنساء، والمسنون، والمعاقون. وفي آذار/مارس كان لي شرف ترؤس وفد من المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث رأيت الآثار الفظيعة للحرب التي طالت أشد القطاعات ضعفا في ذلك البلد الشقيق. وعندما يضيف الإنسان وجهها إنسانيا على الإحصائيات الباردة، فإنه يصبح من الأسهل فهم مقدار فداحة المأساة. إن انتشار الصراعات التي نجد فيها أطفالا

من دون رفاهية، ومع ذلك فهناك الكثير من الجدران العازلة التي تبني على حدود البلدان. ومن أجل توفير فرص أكبر يجب ألا نعالج التعاون الدولي فحسب، ولكن أيضا التجارة الحرة من دون تشوهات الدعم الذي يبلغ ملايين من الدولارات ويحكم بالفقر واليأس على الملايين من الناس.

إن تشريد ملايين البشر في بحثهم عن حياة أفضل لأسرهم ظاهرة تستحق الاهتمام العالمي وهؤلاء الرجال والنساء محبسون على ترك بلادهم ليجدوا عملا وهم يسهمون في تنمية البلدان المضيفة وتوليد ثروات طائلة في تلك البلدان. ويجب أن نجد حلا تولد فرص العمالة وتشجع على الاستثمار وتحقق مستويات مشابهة في الرفاهية في بلدان منشأ المهاجرين، بغية تقليل الهجرة التي لها عواقب اجتماعية وخيمة على بلدان المنشأ. ولكن قبل كل شيء، تؤمن إكوادور بأنه يجب على جميع البلدان أن تحترم حقوق الإنسان للمهاجرين.

وتدين إكوادور الإرهاب في جميع مظاهره وهي تتعاون مع المجتمع الدولي في مكافحته. وتستدعي ظاهرة الإرهاب الدولي العابرة للحدود الوطنية جهدا جماعيا وتعاوننا دوليا، ونحن نتفق مع الأمين العام على أن مكافحة الإرهاب يجب ألا تحدث على حساب الحريات الأساسية والكرامة الأساسية للأفراد.

وفي عام ٢٠٠٣ ووفقا لتقرير الأمين العام، وقعت ٧٠٠ كارثة طبيعية نجم عنها موت ٧٥ ٠٠٠ شخص وخسائر اقتصادية بلغت أكثر من ٦٥ بليون دولار. وإكوادور بوصفها بلدا معرضا للكوارث الطبيعية، تقدر عاليا التعاون الملموس من الأمم المتحدة في هذا المجال.

ونود بوجه خاص أن نذكر تدهور المناخ العالمي والدمار الذي تسبب فيه تغير المناخ والاحتراز العالمي. وتولي إكوادور أهمية خاصة لرصد ودراسة ظاهرة النينو، وقد

إن بلدي ملاذ لآلاف من إخوتنا الكولومبيين الذين وجدوا في إكوادور المسألة ملجأ من الصراع الذي خلف مضاعفات على بلدي. ونحن ممتنون لمكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وللأمم المتحدة وللمجتمع الدولي على مساعيهم لدعم الجهود الإنسانية ولكنها غير كافية. وتناشد إكوادور كفالة السلام في بلدنا.

ويؤمن بلدي حكومة وشعبا بأنه يجب أن تسود حقوق الإنسان ويجب أن تحترم احتراماً كاملاً. وسنواصل إحراز تقدم في إيجاد ثقافة دولية لاحترام حقوق الإنسان على أساس المبادئ الأساسية، والمعاهدات الدولية، والحاكم الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية لمحكمة منتهكي حقوق الإنسان.

وقد تشرفت إكوادور برئاسة اللجنة المخصصة المعنية بالاتفاقية الدولية الشاملة والمتكاملة بشأن حماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم. فذلك الصك الدولي ضروري لكفالة الممارسة الكاملة لحقوق الإنسان التي تعود إلى ٦٠٠ مليون من البشر. وأناشد جميع الدول الأعضاء تأييد قضية الأشخاص المعوقين لكي يتسنى إبرام هذه الاتفاقية أثناء الاجتماعات المقبلة للجنة المخصصة.

وبتلك الطريقة، يمكننا كفالة أن يتمتع هؤلاء الأشخاص بحقوقهم وحماية المجتمع الدولي.

إن الفقر والجوع وتدهور البيئة والأوبئة ونقص المياه والأمراض المعدية تؤثر جميعا على بلايين البشر. فالتهميش والاحتلالات الهيكلية في الصرح الدولي سيزدادان سوءا ما لم تتخذ خطوات ملحة لتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وبين الذين لديهم كل شيء والذين ليس لديهم أي شيء. وهذا مصدر حقيقي للعنف واليأس. والتنمية هي أساس منح الرجال والنساء فرصة تحقيق مكانتهم بوصفهم بشرا. ويجب منحهم الشعور بالكرامة في الحياة. ولا يمكن أن يوجد أمن

وفي الختام، نود أن نشيد بضحايا الهجوم الذي حصل في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ على مكاتب الأمم المتحدة في بغداد. فسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة يجب كفالتهم، ويجب أن يصير العلم الأزرق الذي يمثلنا جميعاً رمزا لاحترام البشرية.

السيد بلينغا - إيبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): في كل عام أثناء دورة الجمعية العامة، تتطلع شعوب العالم بأكمله إلى الأمم المتحدة بقلق وبأمل أيضا. وإن الشعوب تشعر بالقلق لأن وجودها مهدد - بالصراعات الوطنية في الداخل التي تدمر وتفكك أسراً عصف بها الحزن وتجبرها أحيانا على العيش في منفى دائم وتسبب لها معاناة يعجز الكلام عن وصفها. وهي مهددة بالجوع والمرض والفقر، وهي مهددة بانتهاكات دائمة لحقوق الإنسان الخاصة بها ولكرامتها. ولسوء الطالع، فإن هذا من فعل أيدي البشر.

ولذلك، تتطلع شعوبنا بأمل كبير إلى الأمم المتحدة، التي أنشئت لصون السلام والأمن، ولتعزيز التنمية للبشرية جمعاء، ولكفالة احترام الجميع لحقوق الإنسان لكل شخص. وتتطلع الشعوب إلى الأمم المتحدة وتساءل "إلى متى سيستمر هذا؟" ويسرنا أنه يجري البحث عن أجوبة لتساؤلات شعوبنا. ويسرنا أن لدينا بوصلة ترشدنا هنا: أي تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة.

لقد حدد الأمين العام في تقريره رؤيته لشواغل وتساؤلات البشر الرئيسية، وأهم القضايا والمشاكل التي يجب أن تواجهها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ويصف العمل الذي أنجزته الأمم المتحدة ويحدد التدابير المستقبلية لإحراز تقدم. وأشيد بالأمين العام على الطابع الجامع والشامل لتقريره (A/59/1). فالتقرير أخذ لما يتضمنه ولما يحدده من بُعد إنساني. والواقع أن هذا التقرير يصب اهتمامه على الفرد

قررت المشاركة في عمل المركز الدولي المعني بأبحاث النينو في غواياكيل، إكوادور، الذي سيعمل على جعل لمجتمع الدولي يفهم بوضوح هذه المشكلة العالمية الكبيرة.

وعلى الرغم من التحديات والعوائق الهائلة التي يواجهها البشر، فإن المجتمع الدولي يساعد على بناء عالم أفضل. وفي هذا العالم المتكافل يجري تشاطر المسؤولية حسبما ينص عليه الميثاق، وحسبما تأكد مجدداً في إعلان الألفية. ومن دون جهد مشترك لا يمكن أن تكون هناك حلول دائمة للمشاكل المعقدة التي يواجهها البشر.

وسيقدم فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الذي أنشأه الأمين العام تقريره في كانون الأول/ديسمبر. ولكن قرارات إصلاح الهيكل الدولي لا يمكن أن تتخذها إلا الدول الأعضاء في المنظمة. والتغييرات ضرورية وأساسية. وتحديات اليوم ليست هي نفس التحديات التي واجهها المجتمع الدولي قبل ٦٠ عاماً على الرغم مما يقوله لنا الذين يسعون إلى وقف مسيرة الوقت والتاريخ. وسيكون عام ٢٠٠٥ عاماً حاسماً في تحديد العلاقة الوثيقة بين الأمن والتنمية. وبسبب الصلة القائمة بينهما، يجب أن نحدد جدول أعمال شاملاً لا يستبعد احتياجات البعض بينما يلبي احتياجات الآخرين. ولا غنى عن إصلاح الهيكل الدولي.

ويؤكد وفد بلادي مجدداً إيمانه بأنه يجب اتخاذ تدابير جذرية للإصلاح لكفالة أن تصبح الجمعية العامة ذات كفاءة وقدرة على الوفاء بولاياتها وتحقيق طموحات وأهداف الشعوب الممثلة فيها. ويجب أن يتسم مجلس الأمن بقدر أكبر من الديمقراطية والشفافية والتمثيل. ويجب أن يعزز المجلس الاقتصادي والاجتماعي التنمية البشرية في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ويجب أن يمتد الإصلاح إلى مؤسسات بریتون وودز.

وكانت تعصف أزمات خطيرة وقلقل سياسية في ١١ بلداً آخر. وأن عمل الأمم المتحدة لمساندة الجهود الأفريقية حقق الكثير لاستعادة الاستقرار في أفريقيا.

ويسعدني أيضاً أن أشيد بأنشطة الأمين العام في منطقتنا دون الإقليمية، وبوجه خاص بمشاركته الشخصية في حالات معينة تناولها تقريره، لا سيما في الفقرة ٢٩، حيث يقول:

”وفي ما يتعلق بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة من أجل التوصل بالطرق السلمية إلى حلول للصراعات التي تنطوي على احتمالات العنف، فلقد كان من دواعي سروري ما حققته الكامبيرون ونيجيريا من تقدم كبير، بمساعدة الأمم المتحدة، صوب تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن الحدود البرية والبحرية بين البلدين. ولقد أحرز هذا التقدم في إطار اللجنة المختلطة بين الكامبيرون ونيجيريا، التي أنشأتها بناء على طلب رئيس الدولة في كلا البلدين... وانسحاب الإدارة المدنية، وأفراد القوات العسكرية وقوات الشرطة التابعين لكل دولة من الدولتين من المناطق الواقعة في نطاق سيادة الدولة الأخرى، والقيام بنقل السلطة بما يتوافق مع ذلك حسبما دعت المحكمة، وهي عملية من شأنها أن تعزز التعاون بين الكامبيرون ونيجيريا“.

ويحدوني الأمل أن يواصل المجتمع الدولي استخدام نفوذه للتأكد من أن أرض السلم والتعاون، التي طال انتظارها، ستصبح حقيقة في نهاية المطاف.

إن التقدم المحرز صوب السلم يبعث على الاطمئنان ولكن، من الناحية الأخرى، نشعر بالقلق من أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لن تستقبل العام ٢٠١٥ وقد

– الفرد الذي يجب إنقاذه من الصراعات؛ الفرد الذي يجب تحريره من الجوع والفقر؛ الفرد الذي يجب حمايته من انعدام الأمن الاقتصادي؛ الفرد الذي يجب تحريره أخيراً من الانتهاكات المرتكبة ضد شخصه وحقوقه. لذلك فهو وثيقة ثرية مليئة بالدروس المهمة، وقوة وعمق البيانات التي استمعنا إليها خلال هذه المناقشة يشهدان على ذلك.

وفي هذه المرحلة من مناقشتنا – وبصفتي المتكلم الأخير، وهذه هي الجلسة النهائية عن هذا الموضوع، واليوم هو آخر يوم من الأسبوع – إنني ببساطة متأخر جداً؛ إذ قيل كل شيء مسبقاً، وقيل بوضوح في معظم الأحيان، وقيل ببلاغة في بعض الأحيان. لذلك لن أدلي بالبيان المعد سلفاً. ويسعدني أكثر ألا أفعل ذلك لأننا ستسبح لنا فرصة العودة إلى جميع الأسئلة التي أثّرت في التقرير.

لكن اسمحو لي أن أعطي فكرة عن شواغل الكامبيرون. أولاً، إننا ممتنون للأمين العام على تخصيصه جزءاً من تقريره – في الواقع، الجزء الأكبر – لأفريقيا: ما تفعله الأمم المتحدة لإحلال السلام في تلك القارة وما تتخذه من خطوات لتقليل حدة الفقر فيها. إن الأمين العام بفعله ذلك، جعل أنشطته وشواغله منسجمة مع إعلان الألفية، الذي أعرب فيه زعماء العالم عن التزامهم بأن يولوا اهتماماً خاصاً لاحتياجات أفريقيا على سبيل الأولوية.

وفي ما يتعلق بالسلام، لا بد لنا من القول إنه تم إحراز تقدم كبير. فباستثناء الصراعات المسلحة في ستة بلدان أو سبعة، تنعم أفريقيا بحالة سياسية مستقرة نسبياً. وهذا يتضح بالمقارنة مع الوضع الذي كان سائداً في عام ١٩٩٨ عندما أصدر الأمين العام تقريره عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871). وباختصار، يتذكر الأعضاء أنه كانت تدور في ذلك الوقت صراعات مسلحة وحروب أهلية في ١٤ بلداً أفريقياً،

لهم رأي مخالف، وينبذ أصحاب الرأي المفتوح وينبذ فكرة المشاطرة. فالتعصب إذاً هو أصل الصراع. وبغية مكافحة التعصب ينبغي لنا أن نزرع بذور الإيمان وأن نكون أوفياء للبشر.

ووفقاً للحكمة الأفريقية، فإن الماضي والحاضر يتحدان في إرادتنا المحافظة على البشرية. ونحن اليوم ملزمون أكثر من أي وقت مضى بأن نؤكد من جديد ولاءنا لشعوبنا وبأن نبني مستقبلاً لهم، هو المستقبل الذي حدد معالمه رؤساء دولنا في مؤتمر قمة الألفية. ويجب أن نبني عالماً تكون فيه البشرية آخر الأمر حرة من الخوف، من جميع المخاوف، وحرّة من العوز، وبعبارة أخرى، عالماً ينعم بالسلام.

تلك هي الرسالة التي استقينها من تقرير الأمين العام. وتلك أيضاً ستكون ردنا على شعوبنا، التي تشعر بالخوف لأن حياتها في خطر، شعوبنا تلك التي في كل عام، حين تجتمع الجمعية العامة، تتطلع إلى الأمم المتحدة في رجاء، سائلة إيانا: "إلى متى؟ إلى متى؟"

لماذا لا تدبر البشرية، حتى في غمرة هذا العنف، ظهرها لمدينة السلام الفاضلة؟

الرئيس (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، الوارد في الوثيقة A/59/1؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٠ من جدول الأعمال. رُفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.

حققت الأهداف الإنمائية للألفية بالرغم من متوسط معدل نمو نسبته ٤,٥ في المائة. وقيل لنا إنها يجب أن تنتظر حتى عام ٢١٤٧ لتحقيق تلك الأهداف - أي حتى منتصف القرن الثاني والعشرين. وإننا سنعود إلى تلك القضية عندما ننظر في البند الفرعي (أ) من البند ٣٨ من جدول الأعمال عن التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

أصل الآن إلى نقطتي الأخيرة وهي التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الدولية. نحن نرحب بتعزيز التعاون الجاري، لا سيما بشأن تعاون أفريقيا مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وكان بودنا أن يتضمن التقرير إشارة ما إلى التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وكانت توقعاتنا قوية لأن الأمين العام أعلن في تقريره في العام الماضي أنه أوفد إلى وسط أفريقيا، بناء على طلب مجلس الأمن، بعثة مشتركة بين الوكالات لتقييم سبل ووسائل توفير زخم أكبر لهذا النوع من التعاون. ونحن متأكدون من أنه عند النظر في بند جدول الأعمال الخاص بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، سيكون تقرير البعثة متاحاً للجميع، وسنقرأ عن ثمار الجهود العظيمة التي شاهدها البعثة المشتركة بين الوكالات تلك التي أرسلت إلى الجزء الذي ننتهي إليه من أفريقيا.

تلك مجرد بضع نقاط موجزة أراد وفدي أن يتناولها في إطار النظر في تقرير الأمين العام.

لقد قرأت صباح اليوم دراسة عن التعصب. بلى، إننا نعيش في عالم يتسم بالتعصب الذي ينبذ الآخرين الذين